

حول مشكلة السكان في مصر

للأديب محمد محمد علي

ومن مقارنة التعدادات المتتالية يتبين لنا أن عدد السكان في مصر قد تضاعف في نصف القرن الأخير إذ زاد من تسعة ملايين وسبعمائة نسمة في عام ١٨٩٧ إلى تسعة عشر مليوناً في عام ١٩٤٧ حيث بلغ متوسط الزيادة ٢٪ في السنة . وهذه زيادة كبيرة لا تناسب وزيادة الموارد الطبيعية : وذلك هو أصل الداء رأس المشكلة . فإن المساحة المزروعة لم تزد في هذه الفترة إلا حوالي ثمانمائة ألف فدان إذ بلغت في عام ١٩٤٥ خمسة ملايين وسبعمائة ألف . وليس من شك في أن هذه الزيادة الكبيرة في السكان تؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة ، لكنها زيادة في طبقات معينة ألا وهي الطبقات الدنيا ، لأنها لا تزال تعتقد أن في زيادة السكان خيراً وبركة ، اعتماداً على قول الرسول الكريم (ص) « تناكحوا تناسلوا فإن مياه بكم الأمم يوم القيامة » ثم لطبيعة الفلاحين في حب النسل الكثير . ومن جهة أخرى نجد أن الطبقات المثقفة والعلية تستخدم وسائل ضبط النسل بنجاح كبير لدوافع اقتصادية وصحية وثقافية . إذن فالطبقات الدنيا هي التي يتخفّض مستواها من هذه الزيادة ، ومم سكان الريف المهمل في شتى الخدمات الاجتماعية .

ونعتبر الملكية العقارية عماد النظام الاقتصادي الزراعي في مصر . فقد بلغ عدد الملاك في عام ١٩٤٥ : ١٠٠٠ و ٦٠٠ و ٢

إن دراسة السكان على جانب كبير من الأهمية للباحث الاجتماعي ، وذلك لوجود علاقة متبادلة بين تكوين وحجم المجتمع من جهة ، وبين النظم الاجتماعية والظواهر الحضارية من جهة أخرى . وعلى ضوء هذه العلاقة نوضح خطط إصلاح المجتمع . والسكان في العالم موزعون توزيعاً غير صحيح ، لأن هناك عوامل كثيرة تؤثر في هذا التوزيع ، وأهمها الظاهر الجغرافية والموارد الطبيعية والتعديلات البشرية .

وفي مصر يتجمع السكان (تسعة وتسعون في المائة منهم) في جزء صغير لا تتجاوز مساحته خمسة وثلاثين كيلو متراً مربعاً ، فتبلغ كثافة السكان ٧٥٠ نسمة في الكيلومتر المربع على اعتبار أن عدد السكان قد وصل تسعة عشر مليوناً . وتختلف هذه الكثافة في جهات القطر المختلفة ، وتباين أقصاها في المنوفية : أشد الديريات إزدحاماً ، إذ تزيد الكثافة على ثمانمائة نسمة . ولا عجب في هذا الإزدحام فإن اعتماد الأهالي على الزراعة .

١٥٠ كيلو متراً من الساحل وأنت حررتها بأن طادت إلى صرا كرها عن طريق بئر الوعر وبقيت إيطاليا تسيطر على فزان حتى قامت الحرب الأخيرة . أليس في ذكر هذا ما يهزك في النفس أشياء ؟ نعم لقد انتصت مهد إيطاليا وانتهى جراتزياتي وسلت جيوشه في صحراء مصر ولكن الدروس التي ألقاها علينا في ذمته إلى فزان تستحق البناية أو قنيتها إلى بعض الأخطاء التي وقع فيها أسلافنا أو وقتنا نحن فيها ألم يكن من الأوفى لنا أن نعرف أساليب النظم الثاني وأن الاستعمار مجموعة تحارب والحروب سلسلة من الدروس القاسية والفرس تأتي ولا تمود .

والآن انتقل إلى الحلقة الأخيرة لفزان وهو اجتلال فرنسا لهذا الإقليم :

٣ - الهدف الأخير احتلال مرزوق - أوباري - فانت لحدود الصحراء الفرنسية .

إن القصد النهائي هو أن تتطور الحركة على شكل ديناميكي وينتهي الوصول إلى احتلال نهاية الحدود السياسية وإخضاع أبعد المناطق مما لا يتصور العرب أن في وسع الحكومة الإيطالية الوصول إليها (١) .

وقد نفذت هذه الخطة التي كان للكلمان رائدها بمحاذيرها تامة فاستولت إيطاليا على واد الكبير ومرزوق وفي ٣٥ فبراير سقطت فانت التي قادها الثوار المسلمين إلى فاضل الأراضي الفرنسية وفي ٣٠ مارس تركت مقره من قوات البادية صرا كرها في فزان متجهة جنوباً فاحتلت جبال طمو في ٢ إبريل أي على بعد

أحمد رمزي

(النهاية في العدد القادم)

(١) طرن هذا بسلطات اليهود في النيب وخليج العبة ١٩٤٩ .

من زيادة متناسبة في الأبدى العامة .

وبرى سعادة حافظ صفيق باشا أن هناك أربع وسائل لرفع مستوى الميثة في مصر^(١) :

١ - قيام الشركات المصاحبة .

٢ - رفع الرسوم الجمركية على المواد الأولية والآلات .

٣ - العناية بأجور العمال وتحسينها .

٤ - تشجيع التصدير إلى الخارج .

وهناك غير ذلك من وسائل رفع المستوى الاقتصادي للشعب مثل الضرائب التصاعدية وقائم المشروعات والتصنيع الرقني والتوجيه المبنى للفن... ومن وسائل رفع المستوى الصحي مثل العناية بمياه الشرب والمساكن الصحية وإنشاء المستشفيات والتأمين الصحي للسكان وتشجيع الجمعيات الخيرية . والاهتمام بالتعليم ونشر الثقافة الشعبية وعمل الأمية لرفع المستوى الثقافي . هذا مع العلم بأن هناك ارتباطاً بين التواضع الاقتصادية والصحية والثقافية ؛ فلاحية لا تقول الشائع بأن تبدأ في القضاء على الأعداء الثلاثة الفقر والمرض والجهل واحداً فواحداً ، مع أن المشكلة واحدة وينبغي علاجها من كافة الوجوه .

ولا بد لنا من أن نسجل بالفخر في هذا المقام ما قامت به حكومة الفاروق أعزه الله من جهود في سبيل رفع مستوى الشعب بمختلف الوسائل .

والخلاصة أن ازدياد السكان لا يؤدي إلى انخفاض مستوى الميثة ما دامت هناك إمكانيات لزيادة موارد الغذاء ، إلا أن هناك ضرورات تستوجب استخدام وسائل ضبط النسل مثل عدم ملازمة الحالة الصحية أو اشتغال المرأة بالأعمال المختلفة وغير ذلك . وينبغي أن نتذكر دائماً فرنسا التي ما زالت تعاني خطرة هذه سكانها ، إذ استخدم ضبط النسل في أول الأمر كعلاج للمشكلة عندئذ ، ثم بعض الزمن أصبح ضبط النسل من تقاليد السكان الذين لم يستطيعوا التخلص منه رغم إغراءات الحكومة المختلفة لزيادة النسل . مع أن المقصود بضبط النسل فيما نرى هو مراعاة مقتضى الحال في الزيادة والنقصان .

محمد محمد علي

لسم الجرائد بمحكمة نوازل

(١) جريدة المصري ١٩٤٩/٢/١٥

أي ١٥٪ من السكان . فإذا فرضنا أن كل مائة يعتبر رب الأسرة قوامها خمسة أفراد ، فإن عدد من يعتمد على الزراعة من سكان القطر كورد رزق يبلغ نحو خمسة وسبعين في المائة من جملة السكان . ومن هؤلاء الملاك سبعون في المائة يقل ما يملكه الواحد منهم عن فدان واحد ولا جدال في أن الفقر يؤدي إلى سوء الصحة ، بالإضافة إلى الجهل الضارب أطنابه نرى أن ثمانين في المائة من سكان مصر الحديثة يعيشون حياة ضئيلة وهذا أمر عجيب في بلد ذي مناخ معتدل وموقع ممتاز ، وهو يهدد أقدام حضارة أضاءت بنورها ظلمات العالم . وهنا تسأل : هل يؤدي ازدياد السكان إلى انخفاض مستوى الميثة ؟ ولكل سؤال جواب كما يقول جيل لصاحبه . فإني أنقشهم كما نقشهم ملثس Mathus (١٧٦٦ - ١٨٣٤) في إنجلترا ، فقد حذر مواطنيه من كثرة التناسل وحثهم على تأخير الزواج مع حياة العفة . وحينما تثيرت الأحوال ونهضت الصناعة في القرن التاسع عشر ، زاد عدد السكان زيادة فائقة استجابة لزيادة الموارد ، ولم يصعب ذلك انخفاض في مستوى الميثة .

قد يقال إن أمام المصريين أرض الله واسعة فليهاجروا إليها ، ولكنها المصري قد تمرد التعلق بأرضه منذ القدم ، ثم إن الهجرة ليست بالأمر الهين السهل ، لأسباب مختلفة وظروف متباينة . وقد يقال إن ضبط النسل هو الحل الصحيح ، ولكنه غير ممكن من الناحية العملية إذ أن وسائل ضبط النسل قلما تلاقى نجاحاً عند الطبقات الدنيا كما أشرنا من قبل ، مع أن المجتمع لا يرغب في زيادتهم الكبيرة ، وذلك بعكس الحال عند الطبقات المثقفة والعلية التي توسعت في استخدام ضبط النسل مع أن كثرة نسلهم ليس منها ضرر ، إذ أن في إمكان هذه الطبقات أن تربي الأطفال مهما كثروا تربية حسنة . إذن فصلاح الحال نجده في الموارد الطبيعية .

ففي الناحية الزراعية يمكن زيادة الأراضي للزراعة وذلك بإصلاح الأراضي البور وبواسطة مشروعات الري مثل مشروع وادي الريان وغيره والاهتمام بطرق الزراعة والعناية بأنواع النباتات وتحسينها ، مع ملاحظة قانون النلة المتناقصة وهو أن للأرض حداً في الإنتاج لا يتعداه مهما أجرى من وسائل التحسين والإصلاح ، وكل زيادة في الإنتاج يحصل عليها بأكثر